

بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٥/٣٧ - المساعدة في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وانعاشها وتنميتها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٧٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ٢٠٦/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ اللذين أكدت فيهما الحاجة الماسة إلى عمل دولي لمعاونة حكومة جمهورية افريقيا الوسطى فيما تبذله من جهود لتعمير البلد وإنعاشه وتنميته ، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم موارد كافية لتنفيذ برنامج مساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية افريقيا الوسطى أمام الجمعية العامة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢^(٣٥) ، والذي وصف فيه المشاكل الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تواجه البلد ، وذكر أن الحالة لم تتحسن ، نظرا لعدم كفاية الموارد المالية ، وأن المساعدة الخارجية لاتزال ضرورية ،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية افريقيا الوسطى أمام اللجنة الثانية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢^(٣٦) ، ومؤداء أن استجابة المجتمع الدولي للنداء العاجل الذي وجهته الجمعية العامة لم تكن كافية لتلبية متطلبات الحالة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية افريقيا الوسطى بلد غير ساحلي وتعد من أقل البلدان النامية نموا ،

وإذ تشير إلى برنامج العمل الجديد الأساسي للثلاثينات لصالح أقل البلدان نموا^(٣٧) الذي يدعو إلى زيادة المعونة إلى هذه البلدان ،

(٣٥) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٩ ، الفقرات من ٢١ إلى ٥٢ .

(٣٦) المرجع نفسه ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٣١ ، الفقرات من ٢٢ إلى ٣٠ .

(٣٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

٩ - تؤيد التدابير التي اتخذها الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٣٦ وتطلب إلى الأمين العام ، الذي يقوم منسّق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث بتمثيله عادة ، أن يتشاور مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل وضع برامج إغاثة متضافرة لتكون أساسا لما سيوجهه المنسّق بالنيابة عن الأمين العام من نداءات موحدة من أجل جمع الأموال ؛

١٠ - تعرب من جديد عن رغبتها في زيادة تعزيز وتحسين قدرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث على الاستفادة الكاملة من المعلومات التي تتيحها نظم الإنذار المبكر الموجودة ، وعلى القيام ، إلى أقصى حد عملي ونافع ، بالتنسيق بين جميع نظم الإنذار المبكر المتصلة بذلك ، مع مراعاة التطورات التكنولوجية الجديدة في هذا الميدان ، بما في ذلك الاتصالات ؛

١١ - تحث جميع الحكومات والأجهزة والمنظمات ذات الصلة على التعاون مع منسّق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وعلى العمل بصورة خاصة من أجل تحسين تدفق المعلومات لديها عن المساعدة والأعمال والخطط القوية ؛

١٢ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، توصلا إلى إزالة الازدواجية في الموارد على غير طائل ، أن تقوم ، عملا بأحكام الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٣٦ ، بتنسيق جهودها في جميع مراحل استجابة المجتمع الدولي للكوارث الطبيعية وحالات الكوارث الأخرى ؛

١٣ - تؤكد من جديد إيمانها بأن تدعيم وتعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث يمثلان أكفأ السبل وأكثرها اقتصادا لتحقيق التنسيق الفعال للأنشطة القوية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل خدمة الناجين من الكوارث ، وترجو من الأمين العام أن يعطي أولوية عليا ، والأفضل أن يكون ذلك في حدود الوسائل التي توجد تحت تصرفه ، لتعزيز موارد المكتب المالية والبشرية ؛

١٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٣٦ ، يشمل تقريرا عن تنفيذ القرار الحالي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - أن تواصل برامجها لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ، وأن تتعاون مع الأمين العام تعاوناً وثيقاً في جهوده لتنظيم برنامج دولي فعال للمساعدة ، وأن تقدم إليه تقارير دورية عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد :

٧ - تطلب إلى المنظمات الإقليمية والأقليمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية - لاسيا الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي ، ومصرف التنمية الافريقي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والصندوق الكويتي وصندوق أبوظبي - أن تدرس بصورة عاجلة وضع برنامج لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى أو العمل على توسيع هذا البرنامج ، في حالة وجوده فعلاً ، وتعزيزه بشكل ملموس بغية تنفيذه في أقرب وقت ممكن :

٨ - تحث الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أن تقدم كل المساعدة الممكنة لمعاونة حكومة جمهورية افريقيا الوسطى في مواجهة الاحتياجات الانسانية الملحة للسكان وأن توفر ، حسب الاقتضاء ، الأغذية والأدوية والمعدات الأساسية للمدارس والمستشفيات ، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان في المناطق المنكوبة بالجفاف في البلد :

٩ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن توجه نظر هيئات إدارتها إلى الاحتياجات الخاصة لجمهورية افريقيا الوسطى للنظر فيها وأن تقدم إلى الأمين العام قبل ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، تقريراً عن القرارات التي تتخذها هذه الهيئات :

وإذ يساورها القلق بوجه خاص إزاء عجز حكومة جمهورية افريقيا الوسطى عن توفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى الاجتماعية والعامة الأساسية للسكان بسبب النقص الحاد في المواد المالية والمادية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة والشعب في جمهورية افريقيا الوسطى من أجل تعمير البلد وإنعاشه وتنميته برغم العقبات التي يواجهها ،

وقد درست تقرير الأمين العام^(٣٨) المرفق به تقرير البعثة التي زارت جمهورية افريقيا الوسطى في الفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ لإعداد دراسة عن الحالة الاقتصادية وعن التقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة الخاص لذلك البلد ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٣٦ ،

وإذ تلاحظ أن حالة الميزانية في جمهورية افريقيا الوسطى ، وفقاً لما جاء في ذلك التقرير لاتزال تجعل من المستحيل على الحكومة الاضطلاع ببرنامج للتعمير والإنعاش والتنمية ، نظراً لعدم توفر مساعدة مالية خارجية كافية ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للجهود التي يبذلها لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج مساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ؛

٢ - تعرب أيضاً عن تقديرها للدول والمنظمات الدولية والإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية لمساهمتها في برنامج مساعدة جمهورية افريقيا الوسطى ؛

٣ - تلاحظ مع القلق ، رغم ذلك ، أن المساعدة المقدمة بهذه الصفة لاتزال أدنى بكثير من أن تلبى الحاجات الماسة للبلد ؛

٤ - توجه بالحاح نظر المجتمع الدولي إلى الجدول ٦ من مرفق تقرير الأمين العام^(٣٨) الذي وردت فيه المشاريع المضمون تمويلها جزئياً والمشاريع التي لم تعثر لها على تمويل ؛

٥ - تكرر نداءها إلى جميع الدول لكي تسهم بسخاء ، بالطرق الثنائية أو المتعددة الأطراف ، في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وإنعاشها وتنميتها ؛

٦ - ترجو من المنظمات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة - لاسيا برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبنك

الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٥/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٠٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، التي كررت فيها نداءها إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى سان تومي وبرينسيبي لتمكينها من إنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية ،

وإذ تدرك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسان تومي وبرينسيبي قد أعيقت بشكل خطير من جراء عدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية والسكانية ، وكذلك من جراء عدم كفاية الهياكل الأساسية وأن إدخال تحسين عاجل في هذه القطاعات يتطلب أساسا لتقدم البلد في المستقبل ،

وقد درست تقرير الأمين العام^(٤٠) المرفق به تقرير بعثة الاستعراض الموفدة إلى سان تومي وبرينسيبي ؛

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذه من خطوات لتعبئة المساعدة لسان تومي وبرينسيبي ؛

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي أسهمت في تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي ؛

٤ - تجدد نداءها للدول الأعضاء والهيئات المختصة ، ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكذلك المؤسسات المالية الدولية أن تساعد في تنمية سان تومي وبرينسيبي ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف حسب الاقتضاء ؛

٥ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يبقي الحالة في سان تومي وبرينسيبي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية سنة ١٩٨٤ ، بالحالة الراهنة للمساعدة الاقتصادية الخاصة لسان تومي وبرينسيبي ؛

١٠ - توجه مرة أخرى نظير المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي فتحه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٧/٣٥ بغية تسهيل توجيه التبرعات لصالح جمهورية افريقيا الوسطى ؛

١١ - ترجو من الأمين العام :

(أ) مواصلة جهوده في تنظيم برنامج خاص للمساعدة الطارئة في مجال الأغذية والصحة ، لاسيما الأدوية ، والأمصال ، ومعدات المستشفيات ، والأجهزة المولدة للكهرباء اللازمة للمستشفيات الميدانية ، ومضخات الماء ، والمنتجات الغذائية لمساعدة السكان الضعفاء الذين أصبحت حالتهم ، التي تزداد تدهورا ماثرا قلق شديد متزايد ؛

(ب) مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تعبئة المواد الضرورية لتحقيق الفعّال لبرنامج المساعدة المالية والتقنية والمادية لجمهورية افريقيا الوسطى ؛

(ج) تأمين اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مالية وترتيبات متصلة بالميزانية لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة جمهورية افريقيا الوسطى وتعبئة تلك المساعدة ؛

(د) إبقاء الحالة في جمهورية افريقيا الوسطى قيد الاستعراض المستمر ، ومواصلة الاتصال الوثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية وإحاطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ ، بحالة البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى ؛

(هـ) تقديم تقرير عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لجمهورية افريقيا الوسطى وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٦/٣٧ - تقديم المساعدة إلى سان تومي وبرينسيبي^(٣٩)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٦/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون